

طلب

مقدم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا SPD والحزب المسيحي الديمقراطي CDU وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CSU وتحالف ٩٠ / حزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر في ألمانيا FDP

للاعتراف بالإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والإيزيديين في ٢٠١٤ وإحياء ذكراها

١. نطلب من البرلمان الاتحادي الألماني إقرار ما يلي:

ينحني البرلمان الاتحادي الألماني أمام ضحايا جريمة ما يُدعى بالدولة الإسلامية في العراق وسورية (داعش). يعترف البرلمان بالمعاناة التي سببتها جرائم المنظمة الإرهابية (داعش) لمئات الآلاف من البشر، ويثمن مقاومة عدد لا يُحصى من البشر في المنطقة ضد الظلم المستبد، كما يقدر المجهود الحاسم في خدمة حقوق الإنسان والديمقراطية والتعايش السلمي للديانات المختلفة. تسببت الجرائم المفجعة على صعيد العراق وحده في تهجير وتشريد ستة ملايين إنسان، بعضهم نازح داخل العراق وبعضهم لاجئي خارجة، لا يزال الكثير منهم عاجز عن العودة إلى موطنه. تعرضت الإيزيديين والإيزيديين¹ والمسيحيات والمسيحيين ومن ينتسب إلى أقليات دينية وإثنية أخرى، وكذلك مسلمات ومسلمين مقاومين ل(داعش)، تعرضت كل هذه الفئات لجرائم حرب ولجرائم ضد الإنسانية. استهدفت داعش الطائفة الإيزيدية بشكل خاص، ساعيةً إلى إبادةها بالكامل. تعرض ما يزيد عن خمسة آلاف إيزيدية وإيزيدي للتعذيب والقتل المتوحش على أيدي (داعش) الإسلامية، خاصة في عام ٢٠١٤.

يعترف البرلمان الاتحادي الألماني بالجرائم التي تعرض لها الإيزيديين والإيزيديين ويصنفها كإبادة جماعية، معتمداً بذلك تقييم فريق التحريات الخاص لدى الأمم المتحدة (UNITAD).

بلغ اتساع الرقعة الجغرافية التي سيطرت عليها (داعش) في العراق حده الأقصى في أغسطس/ آب ٢٠١٤. غزت داعش مواطني الطائفة الإيزيدية بهدف إنشاء خلافة إسلامية عالمية. حيث طارد المنتسبون (لداعش) الأقلية الدينية التي يعيش غالب أفرادها في جبال سنجار في شمال العراق، ساعيين إلى إبادةها. في ليلة الثاني / الثالث من أغسطس/ آب ٢٠١٤ شنت (داعش) هجوماً عسكرياً تم تخطيطه وتنظيمه وتنسيقه مركزياً في محيط منطقة سنجار.

¹ اختارت الطائفة الإيزيدية هذه التسمية الذاتية Êzîdinnen und Êzîden (المتروجم بالإيزيديين والإيزيديون) ترد في المصادر الألمانية طرق مختلفة للكتابة مثل Jesiden و Yeziden (اليزيديون)

أجبر الإيزيديون البالغون على اعتناق الإسلام، أُعدم من رفض أو هُجر أو تعرض للاستعباد للعمل القسري. تعرض الصبية لإعادة تربية في مدارس القرآن والتجنيد والاستغلال في العمليات الانتحارية. استعبدت البنات والشابات وتعرضن للاغتصاب وتم الاتجار بهم بشكل متكرر.

يهدف العنف الجنسي الممنهج والعنف التناسلي والعنف القائم على نوع الجنس والموجه ضد النساء والبنات خلال النزاعات إلى إذلال المجتمعات وانتهاك كرامتها وتفكيك لحمتها. وقد أصاب استخدام هذا السلاح الحربي طائفة الإيزيديين والإيزيديين في صلبها: فقد استغلت (داعش) بمنتهى الخبث شرط وجوب إنحدار كل طفل إيزيدي من أبوين إيزيديين لاعتباره إيزيدياً.

بعد الإبادة الجماعية، أصدر رجال الدين الإيزيديين قراراً لإعادة ضم البنات والنساء إلى الطائفة الإيزيدية. أما الأطفال الذين ولدوا في الأسر وجاءوا نتيجة للاغتصاب فلا يسمح لهم بحسب الديانة الإيزيدية اعتناق الدين الإيزيدي ولا الانضمام إلى الطائفة الإيزيدية كإيزيديين. إن رغبة أم إيزيدية في الاحتفاظ بطفلها تستحق فائق احترامنا ليس فقط أمام هذه الخلفية، لا سيما إذا ما نظرنا للمعاونة التي تعرضت لها. تعتبر الجهود التي تُبذل لاحتواء الأطفال والأمهات بشكل كامل داخل الطائفة الإيزيدية ذات أهمية خاصة من منظور حقوق الإنسان والمرأة والطفل، حتى وإن أُعتبر الأطفال مسلمين. كما يعتبر الأطفال مسلمين بحسب قانون الجنسية العراقي الذي يعتبر ديانة الأب العامل الحاسم.

يقر البرلمان الاتحادي الألماني أمام هذه الخلفية بأن الخطف والأسر واغتصاب النساء قد جرى توظيفه بشكل ممنهج منذ البداية، بغرض تحطيم تكامل ووحدة صفوف الإيزيديين والإيزيديين على مدى أجيال. يعترف البرلمان الاتحادي الألماني بحساسية وهشاشة وضع أطفال الإيزيديين من أب غير إيزيدي. كما يدعم البرلمان الاتحادي الألماني الجاليات الإيزيدية في جهودها التي تستحق الاحترام لاحتضان الأطفال في الجالية وإدماجهم ودعمهم وحمايتهم من التمييز ضدهم. لا تزال الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والإيزيديين ماثلة بشكل مستمر في العراق. فلا يزال ألفان وسبعمئة إيزيدية وإيزيدي في عداد المفقودين. ويستمر اكتشاف قبور جماعية من حين إلى آخر. لا يزال ثلاثمائة ألف إيزيدية وإيزيدي في مخيمات للنازحين بين إقليم كردستان العراق أو في العراق المركزي أو سورية، دون أمل في فرصة للعودة الآمنة إلى منطقتهم الأصلية. تبدو إمكانية العودة الآمنة شبه مستحيلة بسبب الوضع الأمني شديد الحساسية والتقلب الذي لا يزال قائماً في سنجار. من حين إلى آخر تزداد قوة خلايا محلية لداعش في سنجار والمناطق المحيطة. وفي نفس السياق تسهم فئات مسلحة غير حكومية أخرى في زعزعة الاستقرار. تشكل العمليات العسكرية التي تقوم بها إيران انتهاكاً لسيادة العراق. تؤدي هذه الهجمات بحياة المدنيين وتهدم البنية التحتية المدنية. كما تلحق العمليات العسكرية التركية ضرراً بسيادة العراق وتشكل خطراً على استقرار شمال العراق، بما يشمل إقليم كردستان العراق.

يحيط الخطر بالمسيحيين والمسيحيين في سهل نينوى. ولا تزال عملية إعادة إعمار القرى التي دمرتها (داعش) تسير ببطء شديد، وكذلك إزالة الألغام في المنطقة. توصلت الحكومة العراقية المركزية لاتفاق مع

حكومة إقليم كردستان بوساطة من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، وأعلن (اتفاق سنجار) في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، الذي يحتوي على أحكام للسياسة المحلية والمسؤولية الأمنية وإعادة الأعمار. لكن الأطراف لم تعمل على تنفيذ الاتفاق بشكل كافٍ. يستمر نفوذ الأطراف المسلحة غير الحكومية في الحيلولة دون إحلال سلام طويل الأمد في المنطقة كما أن (اتفاق سنجار) قد أبرم دون مشاركة هيكلية للطائفة الإيزيدية أو غيرها من الطوائف المحلية. هذا وقد يسهم إشراك الأطراف الأهم بشكل أساسي في إحلال السلام في المنطقة.

لا تزال مخيمات النازحين تحتضن مهجرين داخليين، تم تشريد بعضهم عدة مرات بعد أن حاولوا العودة إلى قراهم. إن الوضع الذي لا يمكن قبوله في المخيمات لا يبشر بأفاق مستقبلية إيجابية: حيث تنتوع المساكن في المخيمات بين حاويات وخيم، وتتعرض في الصيف لدرجات تفوق الأربعين. يعاني نظام إمداد المياه من تدهور مستمر، وتعاني المدارس من نقص في المدرسات والمدرسين. أصبحت حالات الانتحار بسبب انعدام الأمل واقع مريع. إن الدعم النفسي الاجتماعي والعلاج النفسي غير متوفرين بشكل كافٍ، رغم المساعدة الواسعة التي تقدمها ألمانيا حالياً.

سبع سنوات بعد الانتصار على (داعش) على الأراضي العراقية، الذي شاركت الفرق الكردية فيه بشكل أساسي، بدأت المنظمات الإنسانية بتخطيط خفض نشاطها. يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى مع الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد حلول تحسن من ظروف المعيشة في المخيمات كما يتعين عليها توفير ظروف تسمح بالعودة إلى المناطق التي تم التهجير منها. أما ألمانيا، التي ساهمت منذ ٢٠١٤ بنشاطات في العراق فاق حجمها الثلاث مليارات يورو، كان أغلب نشاطاتها موجهة لصالح الإيزيديين والإيزيديين، كونهم الفئة الأكثر تضرراً من داعش، فيتعين على ألمانيا الاستمرار بدورها القيادي في المجتمع الدولي لصالح سكان المنطقة.

وُصفت حيثيات الإبادة الجماعية ووثقت بطرق متعددة، لاسيما بمشاركة من الناجيات الشجاعات والمذهلات ومنهن نادية مراد، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، ولمياء حجي بشار، وفريدة خلف وغيرهن الكثيرات. استمرت جهود الناشطات والناشطين منذ أكثر من ثمانية أعوام لتوعية العالم بأحداث تتجدد ذكراها المريرة في العراق كل عام. يسعى النشطاء إلى نشر الوعي في المجال العام ويطالبون بمعالجة الجرائم التي وقعت، بينما تبقى الصدمات والخسائر التي تكبدوها حية بالنسبة لهم.

تشكل برامج الحماية في ولايات بادن فورتمبرج وساكسونيا السفلى وشلسفيغ هولشتاين وبرلين وبراندنبوغ مساهمات مهمة. فقد سمحت الدفعة الاستثنائية التي هيئتها ولاية بادن فورتمبرج عام ٢٠١٤ باستقبال النساء والأطفال الطالبين للحماية من العراق، فسمحت باستقبال ألف ومائة امرأة وطفل وتوفير العلاج النفسي والطبي المطلوب. لم تتمكن النساء والأطفال من الحصول على علاج في العراق، فشكل التوجه إلى ألمانيا مخرجاً من ذلك الوضع الميؤوس منه.

يتعين على المجتمع الألماني بأكمله الإسهام في توعية الرأي العام بالإبادة الجماعية التي جرت بحق الإيزيديين والإيزيديين وإحياء ذكراها. يجدر الاستمرار في تقديم الدعم من أجل معالجة الإبادة جماعية. تعتبر الجالية الإيزيدية في ألمانيا الجالية الأكبر في المهجر على مستوى العالم. وتتمتع الجالية بالتعددية فتشمل المتدينين وغير المتدينين ومن ينتمي على أساس الانتماء الاجتماعي الثقافي: في داخل هذه الجالية هناك من يعتبر

نفسه إيزيدي وآخرون يعتبرون أنفسهم إيزيديين-كرد وآخرون يعتبرون أنفسهم مستقلين دينياً وثقافياً - ما يهم هو حرية تقرير المصير في حياتهم. أصبح المهجرون بتجارهم وذكرياتهم جزءاً من مجتمعنا. سيعمل البرلمان الاتحادي الألماني بحزم من أجل توفير الحماية للحياة الإيزيدية في ألمانيا ودعم حقوق الإنسان لمصلحتها عالمياً.

يفيد تقرير الحماية الدستورية بأن عدد الألمان الذين سافروا إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش بهدف الانضمام إلى ميليشيا داعش الإرهابية قد فاق الألف وخمسون منذ 2012. تشدد هذه الحقيقة على مسؤولية ألمانيا في ملاحقة المجرمات والمجرمين بموجب قانون العقوبات الدولي. يسمح مبدأ القانون الدولي بالملاحقة الجزائية للمجرمين بغض النظر عن جنسياتهم ويدعمها.

لأن إحالة ملف (جرائم داعش) من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية في لاهاي فشلت بسبب معارضة روسيا، لم يُفتح الملف للملاحقة القانونية حتى الآن. لذا بدأت الملاحقة القانونية أمام محاكم وطنية ومؤسسات أخرى كإديل ثانوي في الوقت الحالي. لا تزال القرارات التي ارتكزت على قانون العقوبات الدولي الألماني، ومنها قرار محكمة الولاية العليا في فرانكفورت (ماين) بتاريخ ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١ وقرار محكمة ولاية هامبورغ العليا بتاريخ ٢٧ يوليو/ تموز ٢٠٢٢ (Az.: 3 St 2/22)، لا تزال القرارات قيد الفحص لدى المحكمة الاتحادية العليا رغم أنها نالت اهتماماً وأهمية دولياً. ترمز القرارات إلى محاولة تحقيق العدالة ولو في حالات فردية وإثبات أبعاد الجرائم ككل أمام القضاء. لم تكن هذه المحاكمات لتقوم إلا بشجاعة النساء واستعدادهن للرواية الصريحة حول الجرائم المرعبة التي تعرضن لها، الأمر الذي عرضهن لمخاطر وخيمة.

في العراق تجري ملاحقة محاربي (داعش) وعائلاتهم على أساس تهمة الإرهاب والقتل وبناء على قانون العقوبات العراقي. ولا يُراعى في ذلك عنصر قانون العقوبات الدولي الخاص بأحداث مثل الجرائم التي أقرت بحق الإيزيديين والإيزيديين بهدف الإبادة الجماعية. كما أن وجود إمكانية الحكم بالإعدام يكبح فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) في تسليم المعلومات المتوفرة للمحاكم العراقية. تدعم ألمانيا التحري القانوني في الجرائم المرتكبة من جانب (داعش) كما تدعم التوثيق وجمع الأدلة التي تقوم به (يونيتاد) وغيرها من المنظمات الشريكة. فشلت مساعي إنشاء محكمة خاصة في إقليم كردستان العراق بسبب طعن المحكمة الاتحادية العليا في بغداد، ولم يتم متابعة هذا المشروع من بعد.

أمام خلفية التاريخ الألماني وبناء على المسؤولية التي تقع على ألمانيا بسبب جريمة المحرقة يعتبر البرلمان الاتحادي الألماني بأن على ألمانيا تحمل مسؤولية خاصة في المجتمع الدولي فيما يخص الملاحقة القانونية والمعالجة عند وقوع الجرائم الكبرى ضد الإنسانية ومنها الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. يشكل جمع الأدلة والتحريات الجنائية ومحاكمة المسؤولين قانونياً أساس معالجة الأحداث وعملية المصالحة مع الناجين والمتضررين.

تشكل تاريخ الطائفة الإيزيدية تحت تأثير الإقصاء والتهجير من موطنهم والتهديد الوجودي المستمر في ظل مساعي منظمة للإبادة. تكرر بحث الإيزيديين في المهجر عن موطن جديد. لذا فإن الاعتراف بهذا التاريخ الإيزيدي الخاص بأكمله ومعالجته مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي.

II. البرلمان الاتحادي الألماني

1. ينحني أمام ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها (داعش)،
2. يعترف بأن جرائم (داعش) ضد طائفة الإيزيديين والإيزيديين في الأراضي العراقية عام ٢٠١٤ إبادة جماعية بمفهوم الأمم المتحدة الذي تم الاتفاق عليه للحماية من الإبادة الجماعية ولملاحقتها قانونياً،
3. تثمن الجهود الخاصة التي تبذلها النساء في سياق التغلب على جرائم (داعش) ومعالجتها،
4. تثمن الجهود التي بذلتها العديد من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة، والولايات ببرامج استقبالها للإيزيديين والإيزيديين، وأنظمة العلاج النفسي العابرة للثقافات ذات التعامل الحساس مع الصدمات، وجهود المساعدات الإنسانية، خصوصاً تلك التي تقدم بها المجتمع المدني والمتطوعات والمتطوعين الذين عملوا لصالح الإيزيديين والإيزيديين،
5. يعترف بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية-لكونها مجتمع هجرة- تحتضن أكبر جالية إيزيدية في المهجر على مستوى العالم.
6. سيدعم بقوة حماية حقوق الإنسان لدى الإيزيديين والإيزيديين في المحادثات الثنائية والهيئات الدولية، بحيث تتمكن الإيزيديين والإيزيديين من ممارسة حياتهم الدينية والثقافية بكرامة واستقلالية على مستوى العالم، وسيأخذ وجهات نظر المهجرين في ألمانيا وتجاربهم بعين الاعتبار في المساعي والنشاطات الدولية،

III. يطالب البرلمان الاتحادي الألماني الحكومة الاتحادية في نطاق إمكانيات الموازنة المتاحة لها بالتالي:

1. أن تستمر في دعم الأنظمة الوطنية والدولية الموجودة والعاملة على المعالجة القانونية للإبادة الجماعية، وأن تستمر في تدعيم مهمة (يونيتاد)،
2. أن تستمر وتتوسع المعالجة والملاحقة القانونية لمجرائم ومجرمين (داعش) في ألمانيا، وأن يتم توطيد التعاون في إطار وحدة التقصي المشتركة تحت سقف وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون القضائي في مجال القانون الجنائي (يوروجاست) وتمويل تأسيس وحدة مساندة قانونية مختصة لدى وحدة التقصي المشتركة، كي تسهم بدورها في محاكمة المنتسبين لتنظيم (داعش) وتسهيل معالجة قانونية واسعة عبر تبادل المعلومات، وضمان سرعة ترجمة أحكام المحاكم الألمانية ومستندات القضايا المهمة كي تتاح للاستخدام في القضايا الجنائية وجدالات المجتمعات المدنية في كل أنحاء العالم،
3. أن تعرب تجاه الحكومة العراقية عن تأييدها لتوقيع الحكومة العراقية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتصديقه، وتأييدها لإصلاحات قانون العقوبات العراقي التي تسعى لتصنيف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية كجرائم يعاقب عليها قانون العقوبات العراقي، حتى لا تقتصر الملاحقة الجنائية للمجرمين والمجرائم على أساس دعمهم لتنظيم إرهابي. كما يجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن حكم الإعدام كعقوبة قصوى لا يتوافق مع المعايير الدولية،
4. أن تقدم الدعم المادي لعملية جمع الأدلة في إقليم كردستان العراق وكل أرجاء العراق، وأن تحمي توثيق الأدلة من الهجمات الإلكترونية وغيرها من الهجمات الممكنة،
5. أن تستمر في تقديم الدعم للشركاء الدوليين والإقليميين في عملية التحري والبحث عن النساء والأطفال الذين تم خطفهم وعن أقارب لا يزالون مفقودين إلى يومنا هذا،
6. أن تناشد الحكومة العراقية بتنفيذ قرار البرلمان العراقي الصادر بتاريخ مارس/آذار ٢٠٢١ بعنوان "قانون الناجيات الإيزيديين" في وقت قريب، وتقديم التعويضات التي نص عليها القانون لضحايا داعش الناجين،

7. أن يبقى اهتمامها موجهاً إلى الوضع شديد الهشاشة الذي يعنياه أطفال النساء الإيزيديات الذين تم إنجابهم بعد التعرض للاغتصاب خلال الأسر الداعشي، وأن تقدم الدعم للطائفة الإيزيدية في مساعيها لإمدادج هؤلاء الأطفال في الطائفة الإيزيدية،
8. أن تستمر في تقديم الدعم للأطفال الذين تم أسرهم من قبل (داعش) أو تم تجنيدهم فيها عبر برامج الحد من التطرف، وأن تناشد الحكومة العراقية بمراعاة سن الأطفال والناشئين وظروفهم في الملاحقة القانونية، لا سيما لأن سن المسؤولية الجنائية في العراق يبدأ عند التاسعة أو الحادية عشر حسب المعطيات،
9. أن تدعم تأسيس أرشيف ومركز توثيق مشترك في ألمانيا يُعنى بجرائم داعش ضد الإيزيديات والإيزيديين وأقليات أخرى والتي صنفت ضمن القانون الدولي، ويسعى المركز إلى الإسهام في إحياء الجدل العام والواسع حول الإبادة الجماعية والتهجير، وأن تدعم الحكومة الألمانية الجالية الإيزيدية في جهودها لتأسيس مكان تذكاري في ألمانيا.
10. أن تدعم الجهود والآليات التي تسعى إلى معالجة إرهاب (داعش) في العراق وإقليم كردستان العراق، وأن تدعم تسليط الضوء بطريقة ناقدة على دور الأطراف، لا سيما المسلحة وغير الحكومية منها، بهدف دعم المصالحة والتعايش السلمي المشترك في المنطقة من خلال خطى، من ضمنها عمليات طويلة الأمد، تأخذ بعين الاعتبار الصدمات والتجارب المؤلمة التي مرت بها الإيزيديات والإيزيديين، والمسلمات والمسلمين، العرب منهم والكرد، وغيرهم من الطوائف الدينية،
11. أن تطالب الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق وكل الأطراف المعنية ذات الأهمية بتنفيذ اتفاق سنجار لعام ٢٠٢٠ والالتزام به بالكامل وبحزم وبإشراك للطائفة الإيزيدية،
12. أن تلعب دوراً ريادياً في الوساطة بين بغداد وأربيل وممثلات وممثلين الإيزيدية، وأن تدعم تطوير استراتيجية شاملة تراعي المساعي القائمة وتسهم في إتاحة حياة يتمتع فيها الإيزيديات والإيزيديين في العراق وإقليم كردستان العراق بحق تقرير المصير والكرامة، كما تدعم فرض المبادئ الديمقراطية لحماية كل الأقليات العرقية والدينية بأطيافها،
13. أن تبدي قلقها من احتمال زعزعة الاستقرار في شمال العراق بما يشمل إقليم كردستان العراق عبر العمليات العسكرية وغيرها من الخروقات لسيادة الدولة التي تقوم بها إيران، وأن تشدد على كون العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا خرقاً لسيادة الدولة في العراق. تعرقل هذه العمليات عودة اللاجئين الإيزيديين واللاجئين الإيزيديين إلى مواطنهم، كما قد تتسبب في موجات لجوء جديدة وقد تسهم في تفاقم الوضع الإنساني للإيزيديين والإيزيديين داخل مخيمات النازحين الداخليين،
14. أن تستمر في تقديم الدعم المشترك مع الشركاء الدوليين للجاليات الإيزيدية في العراق وإقليم كردستان العراق مساندة لإعادة إعمار المدن والقرى، وأن تدعم الحكومة العراقية المركزية وحكومة الإقليم الكردي في تسهيل عودة اللاجئين الإيزيديين واللاجئين الإيزيديين - وعددهم ثلاث مائة ألف - إلى موطنهم، وخصوصاً إلى منطقة سنجار،
15. أن تبحث مع شركائها الدوليين والإقليميين إمكانية إقامة مؤتمر سياسي دولي للأمن وإعادة الإعمار في منطقة سنجار،
16. أن تشارك الشركاء الدوليين في إيجاد حل لمن لا يزالوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية، لا سيما في مخيمات النازحين، بعد أن تقرر حل نظام مجموعات التنسيق الإنسانية لدى الأمم المتحدة ابتداء من ٢٠٢٣، وذلك باعتبار الجهود الدولية والألمانية، واستئنافاً لتحمل مسؤولية دعم الحكومة العراقية المركزية وحكومة الإقليم الكردية في طريقيهما نحو المزيد من الاعتماد الذاتي،
17. أن تسهم في إيجاد حل يضمن وجود بنية تحتية للعلاج النفسي في المنطقة عبر التأهيل الممنهج، بمراعاة وجود رعاية نفسية اجتماعية متواضعة في مخيمات المهجرين داخلياً، أغلبها في إقليم كردستان العراق وبعضها في العراق المركزي، وبلاستفادة من الخبرات العلمية لدى جمعيتها جامعة دهورك بدعم من ألمانيا،

18. أن تستمر في التركيز على المرأة في السياسة الخارجية والتنمية اعتباراً بأنها "صانعة التغيير"، وتستمر في دعمها وتشجيعها بهدف إتاحة حياة تتمتع فيها باستقلالية القرار،
19. أن تستمر في تقديم الحماية في للإيزيديات والإيزيديين في إطار طلب اللجوء، بمراعاة أنهم لا يزالون عرضة للمطاردة والتمييز ضدهم، وأن تعترف بأن لم شمل العائلة عنصراً مهماً لمعالجة الصدمات والتغلب عليها، وأن عليها أن تيسير تحقيقه في إطار الأسس القانونية،
20. أن تدعم وتشجع النشاطات العلمية والبحثية، لاسيما المشاريع البحثية، بهدف تنشيط المعالجة العلمية في مجالات علوم الدين والتاريخ والثقافة من أجل تخفيض الأحكام المسبقة ضد الديانة الإيزيدية. ونؤيد إنشاء منصب أستاذ جامعي متعدد التخصصات.

برلين في ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣

د. رولف موتسنيخ وكتلته البرلمانية

فريدريش ميرتس، ألكسندر دوبرينت وكتلتهما البرلمانية

كاتارينا دروغه، بريتا هاسلمان وكتلتهما البرلمانية

كريستيان دور وكتلته البرلمانية